القـــرار ٦٨٥ (١٩٩١) المـــؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير الى قراراته ٥٩٨ (١٩٨٧) المؤرخ ٢٠ تمـوز/يوليـه ١٩٨٧، و ٦١٩ (١٩٨٨) المـــؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٨٨، و ٦٣١ (١٩٨٩) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٨٩، و ٦٤٢ (١٩٨٩) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، و ٦٥١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠، و ٦٧١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٦٧٦ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠،

وقد نظر في تقرير الأمين العام عن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١[٣١]، وإذ يحيط علما بالملاحظات المعرب عنها فيه،

١ - يقرر تمديد ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق لمدة أخرى قوامها شهر واحد، أي حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١، كما أوصى الأمين العام؛

٢ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم، خلال شهر شباط/فبراير ١٩٩١، تقريرا عن مشاوراته اللاحقة مع الأطراف بشأن مستقبل الفريق، مشفوعا بتوصياته فيما يتعلق بهذه المسألة.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٧٦.

مقـــررات

في رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن[٣٢]، أشار الأمين العام الى الفقرة ٢٦ من تقريره عن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١[٣١] التي ذكر فيها أنه بعد اتمام تنفيذ الفقرتين ١ و ٢ من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧، فإنه يعتزم أن يبدأ اتصالات مع الطرفين بشأن الطريقة التي سيتبعها في اضطلاعه بالمهام الموكلة اليه بموجب ذلك القرار. وذكر أن هذه المهام تتوخى دورا سياسيا يقوم به الأمين العام. وعلى سبيل الخصوص، فإن بعض الفقرات المتبقية من ذلك القرار تتطلب منه استكشاف مسائل معنية بالتشاور مع جمهورية ايران الإسلامية والعراق. وطلبت فقرة أخرى اليه أن يقوم، بالتشاور مع هذين البلدين وكذلك مع دول أخرى بالمنطقة، بفحص التدابير اللازمة لتعزيز أمن واستقرار المنطقة. وفي رأي الأمين العام فإن هذه المهام يمكن تسهيلها إذا ما أنشئت في المنطقة، وخاصة في جمهورية ايران الإسلامية والعراق، مكاتب مدنية يمكنها، بدعم ملائم من المقر، مساعدته على إنجاز أعماله والتوصل الى تقييم أفضل للتطورات في المنطقة. وللأسباب الواردة في فرع "الملاحظات" من تقريره المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ عن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق[٣٣]، قرر التوصية بعدم تمديد ولاية البعثة. وفي الوقت نفسه، فإن الوجود المستمر لعدد قليل من المراقبين العسكريين الملحقين بهذه المكاتب المدنية التي ستقام في جمهورية ايران الإسلامية والعراق يمكن أن يتيح للمنظمة الاستجابة فورا

93-41585